

النظام القانوني للاستثمار في منطقة صحار الحرة وفق أحكام القانون العماني
(دراسة مقارنة)

Legal Framework of Investment in Sohar Free Zone Pursuant to the
Omani Law Provisions
(Comparison Study)

إعداد الطالب

أحمد بن سالم بن حفيظ بن محمد باعمر

المشرف

الأستاذ الدكتور عادل العلي

المشرف المشارك

الدكتور علي قطيشات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون

2018/2017

نموذج التفويض

أنا أحمد بن سالم بن حفيظ بن محمد باعمر، أفوض جامعة الإسراء بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع:.....

التاريخ: 2018/4/15

Authorization Form

I, Ahmed Salim Hafidah Mohammed Ba Omar, authorize Isra University to supply copies of my Thesis to libraries or establishments or individuals on request.

Signature.....

Date: 15/4/2018

قرار لجنة المناقشة

نوقشت رسالة الماجستير للطالب أحمد بن سالم بن حفيظ بن محمد باعمر بتاريخ
2018/4/12 والموسومة بـ "النظام القانوني للاستثمار في منطقة صحار الحرة وفق أحكام
القانون العماني (دراسة مقارنة)".

وأجيزت بتاريخ 2018 /4/ 12.

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....

رئيساً ومشرفاً

الأستاذ الدكتور عادل العلي

(أستاذ القانون

.....

عضواً ومشرفاً مشاركاً

الدكتور علي قطيشات

(أستاذ القانون

.....

عضواً داخلياً

الدكتورة هيام الشوابكة

(أستاذ القانون

.....

عضواً خارجياً

الدكتور عبدالله السوفاني

(أستاذ القانون

"اقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (١)
خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (٢)
اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (٣) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٤)
عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (٥)"

الإهداء

أهدي هذه الدراسة للأمة العربية العظيمة، لوطني سلطنة عمان، وطن الإيمان والحكمة. ولقائد وباني نهضة عمان حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم حفظه الله ورعاه، رجل السلام والحياد.

أهدي هذه الدراسة للذين علموني بأن الإنسان موقف... وأن الحرية حق مقدس... وأن الدفاع عن هذا الحق من أنبل الواجبات الإنسانية... إلى والديّ، وفاءً لهما، وعرفاناً بحقهما، ورداً لجمائلهم، التي لن أستطيع أن أجازيهما مهما عملنا ومهما قدمنا.

ولإخواني، فهم سندي وهم عضدي... جمعنا الله وإياكم في دار الفناء على المحبة والوفاء، وفي دار البقاء دار المستقر... دار النقاء... دار الصفاء... مع الأنبياء والصالحين.

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلمه البيان وأنعم عليه بالعقل فميزه عن سائر المخلوقات والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين قائد الغر المحجلين وشفيح المذنبين وصاحب المقام المحمود الذي تميز به عن جميع الأولين والآخرين، سيدنا محمد ﷺ رسول الإنسانية الذي بلغ الرسالة وأدى الأمانة، وجعله الله تعالى هادياً وبشيراً ونذيراً للبشرية جمعاء، وعلى آله وأصحابه الغر الميامين.

قال الله تعالى: "وَإِذَا تَأَذَّنَ رَبِّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ" [سورة إبراهيم: آية 7] وقال رسول الله ﷺ "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"، فالحمد والشكر لله ﷻ وعلا شأنه صاحب الحمد والثناء والمن والعطاء والفخر والبهاء والعز والبقاء والجود والنعمة الذي أنعم علي وأعاني على إنجاز هذا الجهد المتواضع وإخراجه إلى النور وسخر لي أيادي بيضاء كان لها عظيم الفضل وطيب الأثر.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر ووافر التقدير للدكتور/ علي بن خالد قطيشات - دكتور القانون التجاري - جامعة العلوم الإسلامية العالمية، لتفضله علي وتكرمه بالموافقة على الإشراف على الرسالة بإعتباره مشرفاً خارجياً، وللأستاذ الدكتور/ عادل بن فليح العلي - أستاذ المالية العامة والتشريع الضريبي - جامعة الإسراء الخاصة باعتباره مشرفاً داخلياً. وكذلك أتقدم بعميق الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة، لتفضلهم بإعطائي من وقتهم الثمين ولما قدموه لي من نصح وتوجيه بناء.

ولا أنسى من كانوا لي بمثابة النور في الظلام. وطوق النجاة ، الذين تزودت منهم بالزاد والذين علموني بأن العلم نور ومبادئ وأخلاق وقيم.. فما أنا أحصد لكم مازرعته. فلا يسعني إلا أن أقدم لكم عميق الشكر ووافر التقدير والامتنان لما قدمته لي في سبيل تحقيق وإنجاح هذه الرسالة. فالشكر موصول للدكتور/ حسين بن سالم الذهب . عميد كلية القانون بجامعة صحر سابقاً . والأستاذ/ صلاح العلوي . مدير المنطقة الحرة بالمزينة . والأستاذة/ هيفاء خالد باعلوي. فلا يسعني إلا أن أسطر أسماءكم في رسالتي، راجياً من الله أن يعينني على رد جمائلكم، وجزاكم الله عن أمة العلم وعني خير الجزاء.

ويقتضي واجب العرفان أن أتقدم بالشكر للمملكة الأردنية الهاشمية أرضاً وشعباً التي لم أشعر يوماً فيها بوحشة الاغتراب فهي الطيبة أهلاً والكريمة منبتاً والعريقة أصلاً، وإلى بلدي الغالي سلطنة عمان حياً ووفاءً وكل الولاء والانتماء.

وإلى كل الذين وقفوا معي وساندوني ودعموني بملاحظة أو فكرة وخذلتني الذاكرة من تذكر أسمائهم كل الشكر والتقدير والعرفان، وأسأل الله العلي العظيم بأسمائه الحسنی وصفاته العلی أن يتقبل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع بهذه الدراسة العباد والبلاد إنه ولي ذلك والقادر عليه والحمد لله رب العالمين.

فهرس المحتويات

أ	نموذج التفويض
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الآية
د	الإهداء
هـ	الشكر والتقدير
ز	فهرس المحتويات
ح	الملخص
1	المقدمة
8	الفصل التمهيدي: ماهية المناطق الحرة
12	المبحث الأول: تعريف المناطق الحرة
12	المطلب الأول: تعريف المناطق الحرة في الاصطلاح الفقهي
16	المطلب الثاني: تعريف المناطق الحرة في الاصطلاح القانوني
19	المبحث الثاني: خصائص المناطق الحرة وأنواعها
19	المطلب الأول: خصائص المناطق الحرة
22	المطلب الثاني: أنواع المناطق الحرة
26	الفصل الأول: التنظيم القانوني للاستثمار في منطقة صحار الحرة
27	المبحث الأول: التنظيم القانوني للاستثمار في المناطق الحرة
27	المطلب الأول: الجهة المناط بها إدارة المناطق الحرة
41	المطلب الثاني: الأنشطة المسموح بها والمحظور مزاولتها في المناطق الحرة
49	المبحث الثاني: الأسس التي يقوم عليها الاستثمار في المناطق الحرة
49	المطلب الأول: أهداف المناطق الحرة
53	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على عمل المناطق الحرة
63	الفصل الثاني: الوسائل القانونية لدعم الاستثمار في منطقة صحار الحرة
65	المبحث الأول: حوافز وتسهيلات الاستثمار في منطقة صحار الحرة وضمائاته
66	المطلب الأول: نظام الحوافز والتسهيلات
71	المطلب الثاني: نظام الضمانات
	المبحث الثاني: آليات تسوية منازعات الاستثمار والوسائل البديلة لفض المنازعات في سلطنة عمان دراسة مقارنة
82	المطلب الأول: الوسائل البديلة لفض منازعات الاستثمار في المناطق الحرة
83	المطلب الثاني: تسوية منازعات الاستثمار في سلطنة عمان والدول موضع المقارنة
89	الخاتمة
96	النتائج:
96	التوصيات
98	المصادر والمراجع
101	الملخص باللغة الإنجليزية
110	

المخلص

النظام القانوني للاستثمار في منطقة صحار الحرة وفق أحكام القانون العماني

(دراسة مقارنة)

إعداد الطالب

أحمد بن سالم بن حفيظ بن محمد باعمر

المشرف

الأستاذ الدكتور عادل العلي

المشرف المشارك

الدكتور علي قطيشات

تناولت هذه الدراسة النظام القانوني للاستثمار في منطقة صحار الحرة، وذلك وفق أحكام القانون العماني، وترتكز هذه الدراسة على محاولة تحديد دور المنطقة الحرة في صحار باعتبارها أداة اقتصادية فعالة في جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الاستثمارات المحلية، وذلك من خلال دراسة الجوانب القانونية وتحديد الحوافز والمزايا والتسهيلات والضمانات المقدمة من حكومة سلطنة عمان للمستثمر.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد الجهة المعنية بإدارة وتشغيل المناطق الحرة وتحديد الأنشطة المسموح بها والمحظور مزاولتها في هذه المناطق. والتعرف على الأسس التي يقوم عليها الاستثمار في المناطق الحرة من خلال التطرق لأهداف المناطق الحرة بالنسبة للدول المضيفة والمستثمر وكذلك بيان العوامل التي تؤثر على نجاح وتعثر هذه المناطق، والتعرف على الوسائل القانونية الداعمة للاستثمار في منطقة صحار الحرة ومقارنتها مع المناطق الحرة موضع الدراسة.

أما أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن سلطنة عمان والدول موضع المقارنة لم تقم بتضمين نصوص في تشريعاتها المتعلقة بالمناطق الحرة عن الآلية التي يلجأ إليها المستثمرون لتسوية المنازعات الاستثمارية التي قد تحدث بينهم وبين سلطات هذه الدول أو بينهم وبين المستثمرين الآخرين داخل المناطق الحرة أو خارجها.

وأهم ما يوصي به الباحث في هذه الدراسة قيام سلطنة عمان بإضافة ضمانات داعمة للاستثمار في مناطقها الحرة؛ فضلاً عن الضمانات المنصوص عليها بالنظام الأساسي لسلطنة عمان وقانون المناطق الحرة، كقيامها بإبرام معاهدات ثنائية مع دول المستثمرين الذين يستثمرون فيها، وذلك لما قد يشعر المستثمر بالطمأنينة للاستثمار فيها، وكذلك أن يكون لدى السلطنة مؤسسة للمناطق الحرة (أو هيئة المناطق الحرة) تعني بالاستثمار في المناطق الحرة وتطبق سياسة استثمارية موحدة وواضحة، وأخيراً توصي هذه الدراسة بإنشاء مركز تحكيم تجاري؛ لكي يكون داعماً لبيئة الأعمال في السلطنة.